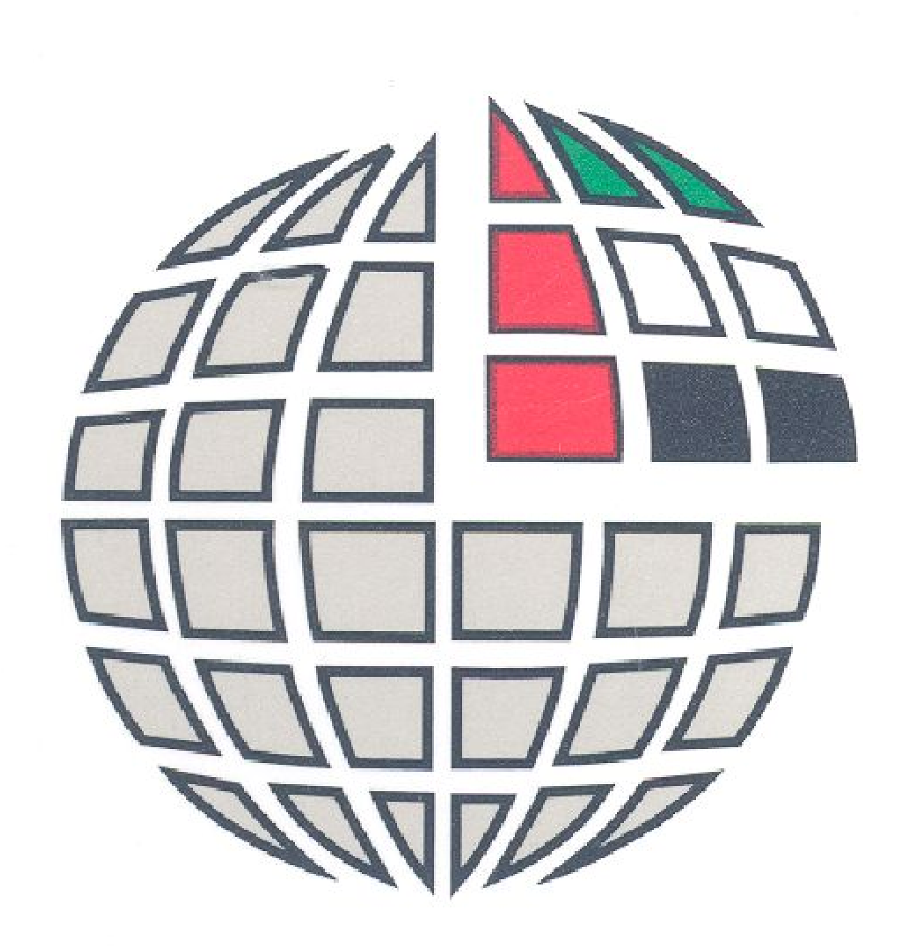
واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

سلسلة
محاضرات
الإمارات
43



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

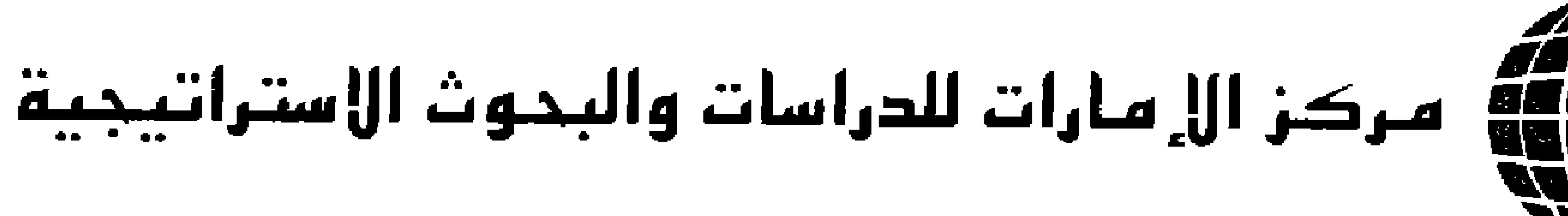
ـ 43 ـ

واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

تصدر عن





محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

عقدت هـذه المحاضرة يوم الأحد الموافق 21 أيار/ مايو 2000

الطبعة الأولى 2000

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :
سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب : 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.ac.ae

واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمــة

تعد مشكلة التركيبة السكانية إحدى أهم التحديات التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت الحاضر، وقد أوجدتها عملية التنمية الشاملة التي اتبعتها الدولة خلال الفترة السابقة، حيث أدى عدم تحديد الحد الأمثل للسكان في الدولة، وعدم تحديد أهداف التنمية إلى تفاقم المشكلة السكانية، إذ بدأت آثارها تتضح يوماً بعد يوم.

وكل من يعايش هذه المشكلة يعي تماماً حقيقتها وأبعادها مما يدعوه إلى التأني في التعامل معها على أساس وطني بحت بعيد عن كل الاعتبارات والمبررات التي يضعها البعض لاستمرار الوضع الحالي للتركيبة السكانية.

وسنحاول في هذه الورقة التطرق إلى واقع المشكلة السكانية بشكل عام من حيث التعرف على الواقع السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة وعوامل النمو والتغير الذي طرأ على التركيب الديمجرافي منذ بداية الطفرة النفطية والتي تعتبر بداية التحول، وسنركز على مظاهر الخلل الذي أصاب التركيبة السكانية للدولة، كما سنعتمد على بيانات التعدادات السكانية التي أجريت في الدولة منذ عام 1968 وحتى آخر تعداد تم إجراؤه عام 1995، بالإضافة إلى بعض الإسقاطات والتقديرات السكانية التي قام بها الباحث. كما سنحاول التعرف على مستقبل التركيبة السكانية إذا استمرت الأوضاع الحالية كما هي عليه، والآثار المترتبة على ذلك.

ثم سنطرح بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساعد على الحد من تفاقم المشكلة السكانية في الدولة. وننوه هنا بأن الباحث قد واجهته صعوبات في إعداد هذه الورقة وخاصة في الحصول على البيانات السكانية الحديثة التي تعزز مثل هذه الدراسات.

واقع التركيبة السكانية و مستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

أولاً: واقع التركيبة السكانية ومستقبلها

ارتبطت دولة الإمارات العربية المتحدة بعلاقات تجارية مع العديد من الدول المجاورة مثل الهند وباكستان وإيران، وذلك قبل ظهور النفط؛ مما دفع إلى هجرة أعداد لا بأس بها من سكان تلك الدول إلى مناطق الدولة المختلفة خاصة خلال فترة الاستعمار البريطاني، وأوضح كل من لوريمر[1] وسيد نوفل[2] في كتاباتهم أن نسبة المهاجرين كانت ضعيفة بصفة عامة. ولكن هذه النسبة بدأت بالارتفاع منذ منتصف القرن العشرين مع بداية ظهور النفط وتضاعف عوائده بشكل كبير في بداية السبعينيات، وتوسع الدولة في خطط التنمية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية والتي تطلبت بدورها أيدي عاملة بأعداد كبيرة لسد النقص في القوة العاملة المواطنة مما ساعد على ارتفاعها بمعدلات عالية جداً.

والمعلومات السكانية المتاحة قبل ظهور النفط ضعيفة وغير دقيقة ولا تعطي صورة واضحة عن الوضع السكاني للدولة حيث كانت مبنية على التقديرات، لذا لا يمكن الاعتماد عليها بوصفها أساساً للدراسات والأبحاث السكانية لتلك الفترة.

ولكي نتعرف على الواقع السكاني في الدولة لابد من التعرف على مصادر البيانات السكانية، حيث تنحصر هذه المصادر في الإحصاءات الحيوية والتعدادات السكانية وبيانات الهجرة والإقامة.

وتبين التعدادات السكانية خلال الفترة 1975 ـ 1995 الوضع الديمجرافي للدولة لأنها كشفت تأثير استخدام العوائد النفطية للتنمية في سكان دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة أكثر دقة ووضوح. ويوضح الجدول (1) تطور السكان في الدولة خلال الفترة 1968 ـ 2000.

الجدول (1)

تطور توزيع السكان حسب الجنسية خلال الفترة 1968 ـ 2000

السكان / السنة	المواطنون	النسبة المئوية	الوافدون	النسبة المئوية	المجموع
1968	114,444	63.5	65,782	36.5	180,266
1975	187,366	30.0	390,521	70.0	557,887
1980	290,544	27.9	751,555	72.1	1,042,099
1985	399,707	28.9	982,757	71.1	1,382,464
*1994	550,002	25.3	1,619,258	74.7	2,169,260
1995	588,294	24.4	1,822,747	75.6	2,411,041
*2000	712,315	22.4	2,462,345	77.6	3,174,660

المصدر: وزارة التخطيط، **تعدادات السكان** (1968/ 1975/ 1980/ 1985).

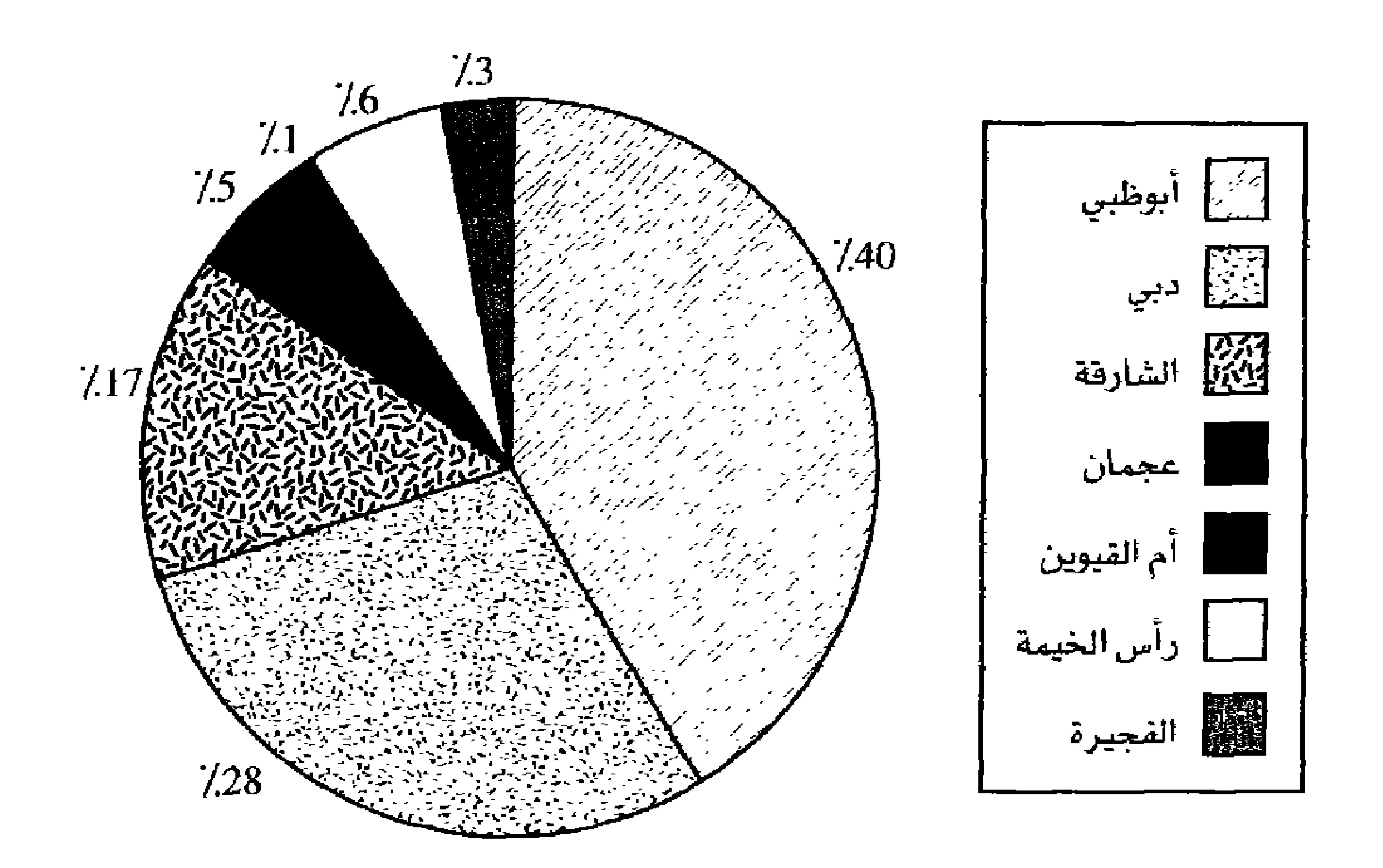
* تقديرات من البيانات الأولية المتاحة لتعداد السكان لعام 1995.

ويتضح من الشكل (1) أن السكان يتوزعون بنسب متفاوتة على الإمارات السبع، ويتركز 85٪ منهم في المدن الرئيسية للدولة والنسبة الباقية يتوزعون على بقية المناطق.

في حين تعتبر الفترة 1973 ـ 1975 هي فترة التغير الديمجرافي الحقيقية في الدولة، إذ شهدت هذه الفترة ارتفاع نسبة العمالة الوافدة بمعدلات سريعة وكبيرة جداً، حيث قفزت من 36.5٪ في عام 1968 إلى حوالي 70٪ في عام 1975. ولقد استمر هذا الارتفاع حيث وصل الآن إلى نسب عالية جداً، وانعكس ذلك على معدل نمو السكان في الدولة حيث بلغ خلال الفترة 1995 ـ 2000 ما يعادل 5.2٪. وقد أدى هذا النمو العالي للسكان بدوره إلى بروز مشكلة التركيبة السكانية في الدولة والتي اشتدت ومازالت مستمرة بوتيرة متصاعدة على الرغم من مرور ما يقارب 30 عاماً على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة حيث لم يتم وضع الضوابط الصارمة التي قد تساعد على التخفيف من حدتها.

الشكل (1)

توزيع السكان حسب الإمارة - 1995



ونتيجة لهذا التدفق الكبير للعمالة الوافدة بدأت خصائص التكوين الطبيعي للسكان في الدولة بالتغير، حيث أصبح المجتمع يتكون من مجموعتين، وتحول السكان المواطنون من الأغلبية إلى الأقلية، في الوقت الذي أصبح السكان الوافدون يمثلون أكثر من 77.6٪ من مجموع السكان في الدولة.

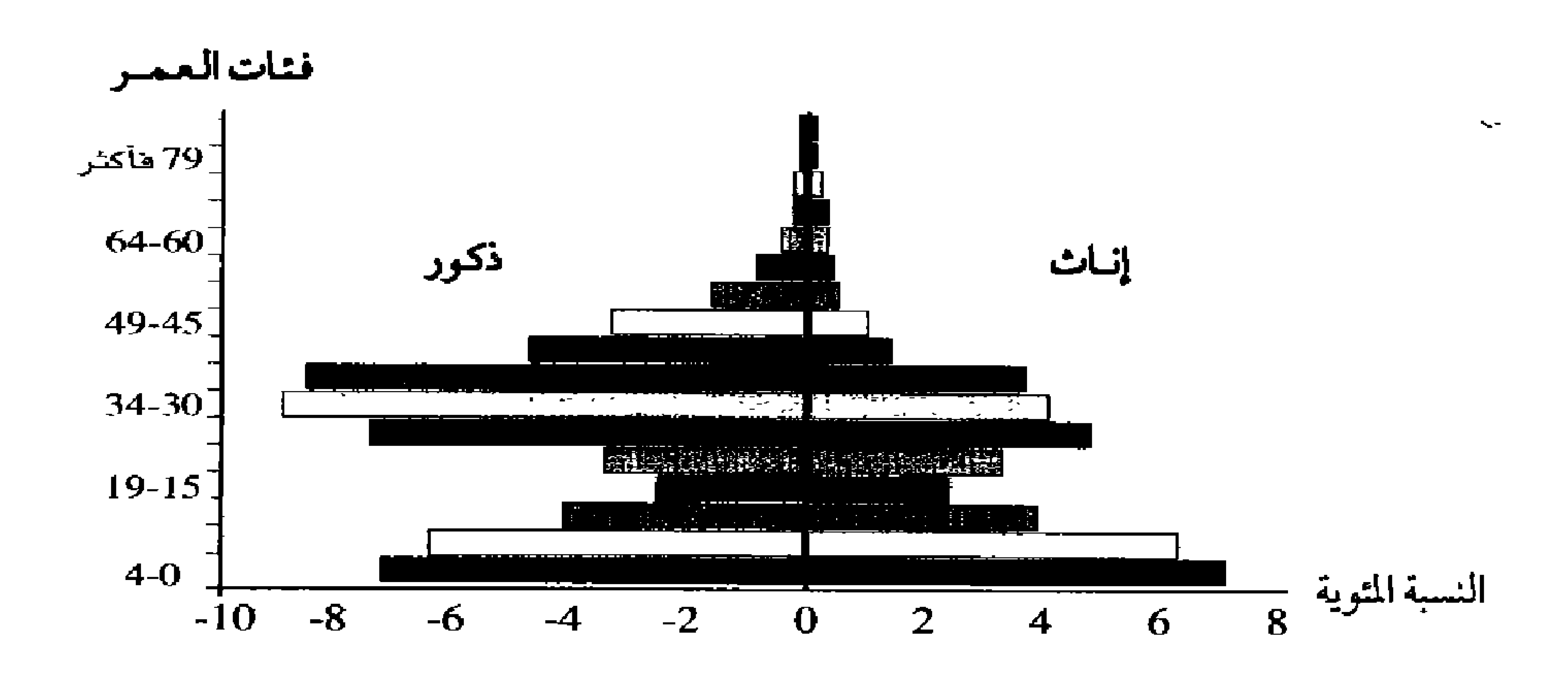
كما أدى التدفق الهائل للعمالة الوافدة إلى تغير التركيب النوعي الطبيعي حيث أصبحت نسبة النوع 199.8 ذكراً لكل مئة أنثى في التعداد العام للسكان لعام 1995. وهذه النسبة لها كثير من الآثار الاجتماعية والأخلاقية السلبية على المجتمع.

كذلك أثر تدفق القوة العاملة غير المنظم في التركيب العمري للسكان حيث تغير شكل الهرم السكاني وبدأت تظهر به تشوهات كبيرة، وخاصة

في الفئة العمرية الشابة التي تنحصر بين 20 ـ 40 عاماً (انظر الشكل 2). حيث إن غالبية السكان تقع في الفئة العمرية 15 ـ 64 عاماً وهي تمثل 63.7٪ من مجموع السكان ، بينما تبلغ نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً 35٪ من مجموع السكان ، في حين تصل هذه النسبة في الدول المتقدمة إلى 25٪ فقط ، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة معدلات الخصوبة والتقدم في الخدمات الصحية الذي أسهم في تقليل معدلات الوفيات بين الأطفال الرضع ، وهذا بدوره يرفع من نسبة الإعالة والتي وصلت إلى 44.8٪ ، بمعنى زيادة الأعباء الاقتصادية على الأفراد في فئة العمر المنتجة . حيث تقاس نسبة الإعالة (وهي نسبة الأفراد المعالين دون سن الخامسة عشرة وفوق سن 60 إلى مجموع الأفراد في فئة العمر 15 ـ 65 عاماً) بينما تمثل نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) نسبة صغيرة لا تزيد عن 1.1٪ من مجموع السكان . وهذا التباين في توزيع الفئات العمرية يرجع إلى الانفتاح الواسع على استقدام العمالة الوافدة دون أي نوع من الضوابط .

الشكل (2)

الهرم السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة 1995



ثانياً: خلل التركيبة السكانية

كان القلق والخوف من الخلل السكاني دائماً هاجساً للعديد من الدول لعل أبرزها ماليزيا حيث جلب الاستعمار البريطاني مئات الآلاف من الصينيين والهنود إلى هذه البلاد في نهاية القرن التاسع عشر ومنحهم عند الاستقلال الجنسية الماليزية، مما أدى إلى انفصال سنغافورة عن الاتحاد الماليزي بسبب التركز الصيني في هذه المقاطعة وتحول السكان الملاويين (سكان البلاد الأصليين) إلى أقلية لا شأن لها. ومازالت آثار هذه التركيبة السكانية المفروضة ذات أبعاد سياسية واقتصادية في ماليزيا حيث يتحكم العنصر الصيني في الاقتصاد الماليزي.

كذلك هناك حالة أخرى تمثلها فيجي وهي مجموعة من الجزر الصغيرة في المحيط الهادي حيث جلب البريطانيون الهنود إلى تلك البلاد وتم منحهم الجنسية، وفي انتخابات عام 1987 فاز الحزب الذي يمثل الجالية الهندية بالأغلبية في البرلمان. مما أدى إلى تزايد الاضطرابات العرقية في البلاد.

وحرصاً من الدول الغربية على المحافظة على التركيبة السكانية لدى دول المجموعة الأوربية أخذت تعمل على الحد من تدفق القوة العاملة الأجنبية إليها. ورغم أن هذه النسبة لا تمثل خطراً على السكان الأصليين حيث تمثل 5-6٪ من مجموع السكان، فإن هذه الدول تحاول تخفيض هذه النسبة إلى ما دون ذلك، وذلك بفرض القيود على الهجرة، ولعل آخرها القيود التي وضعتها فرنسا، كما بدأت روح الكراهية والاضطرابات العرقية تتزايد ضد المهاجرين[3].

كما ظهرت ردود أفعال قوية في الدول المتقدمة تطالب بوضع سياسات للحد من النمو السكاني في الدول النامية وذلك من خلال مؤتمر السكان العالمي الذي انعقد في القاهرة في 5 أيلول/ سبتمبر 1994. وذلك للحد من الهجرة إلى الدول المتقدمة بشكل عام.

ولقد كان لسياسة استقدام العمالة الوافدة المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة مضارها على التكوين الطبيعي للتركيبة السكانية، حيث أدت هذه السياسة إلى تغير التركيبة الطبيعية للسكان في الدولة، كما ذكرنا فقد تحول المواطنون إلى أقلية، كما أدت هذه السياسة إلى ارتفاع معدلات نمو السكان، واختلال نسبة النوع، واختلال التوزيع العمري للسكان، وانخفاض مساهمة القوة العاملة المواطنة في قوة العمل، وانخفاض مساهمة المواطنين في الأنشطة الاقتصادية. ويمكن تحديد نواحي الخلل فيما يلي:

1. اختلال معدلات النمو السكاني

لقد كان النمو السكاني حتى بداية السبعينيات نمواً طبيعياً يتسم بالبطء، ولكن تغيرت الحال بعد تزايد العوائد النفطية، واتساع سياسة التنمية الشاملة لتشمل كل أوجه الحياة في الدولة، مما أدى إلى الاستعانة بالعمالة الوافدة لسد النقص في القوة العاملة المواطنة.

وقد أصبحت معدلات النمو السكاني لا تتحدد فقط بالزيادة الطبيعية وهي صافي الفرق بين المواليد والوفيات، بل أصبحت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمعدلات تدفق العمالة الوافدة إلى الدولة، مما أدى إلى مضاعفة سكان الدولة 17.6 مرة من 180,266 إلى 3,174,660 خلال الفترة 1968 - 2000.

ويرجع السبب في ذلك إلى أنه لم يتم ربط تدفق العمالة الوافدة بمشروعات التنمية وخططها وبرامجها، وبالاحتياجات الفعلية بشكل دقيق، حيث استمر تدفقها بمعدلات متصاعدة مما أدى إلى الضغط على الخدمات التي توفرها الدولة من تعليم وصحة وكهرباء وماء. . . إلخ، وارتفاع معدلات التوسع الحضري، حيث كان أحد الأسباب التي أدت إلى التضخم المستمر لميزانية الدولة، وأصبحت متطلباتها عبئاً عليها.

2. اختلال نسبة النوع

وهي العلاقة بين الذكور والإناث حيث يمكن التعبير عنها بعدد من المؤشرات الديمجرافية مثل نسبة الذكور إلى الإناث، وقد ساعد احتياج الدولة لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة من أجل المساهمة في مشروعات التنمية إلى اجتذاب أعداد كبيرة من الذكور، وخاصة أن قوانين الهجرة لا تشجع على استقدام العمالة الوافدة لعائلاتها إلا في حدود ضيقة، وهذا أدى بدوره إلى زيادة أعداد الذكور في الدولة إلى معدلات مرتفعة حيث أصبحوا يشكلون ما نسبته 66.6٪ من مجموع السكان، في حين حافظ الذكور المواطنون على نسبتهم الطبيعية وهي 51.3٪ من مجموع السكان المواطنين.

وانعكس هذا الاختلال على نسبة النوع في المجتمع، إذ تبلغ نسبة الذكور إلى الإناث في مجتمع المواطنين 105.4 ذكور لكل 100 أنثى، وتعتبر نسبة طبيعية، أما بالنسبة إلى مجتمع الوافدين فتبلغ 251.9 ذكراً لكل 100 أنثى وهي نسبة غير طبيعية وتحتاج إلى وقفة لما لها من آثار أمنية واجتماعية خطيرة على تكوين المجتمع وترابطه.

3. اختلال التوزيع العمري للسكان

حدثت تغيرات كبيرة في التركيب العمري لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث أصبح التوزيع العمري للسكان لا يمثل الواقع العمري للسكان المواطنين في الدولة، ويعود ذلك إلى سياسة الهجرة المفتوحة التي أدت إلى تركز السكان الوافدين في الفئات الشابة من الذكور القادرين على العمل والتي تنحصر كما أشرنا سابقاً ما بين 20ـ40 عاماً كما يتضح ذلك من الشكل (2).

4. الخلل في مساهمة القوة العاملة المواطنة في قوة العمل

يرجع الفضل في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الماضية إلى العوائد النفطية والعمالة الوافدة، وذلك لأنه من الصعب تحقيق تلك المعدلات بالاعتماد على القوى العاملة المواطنة وحدها، وذلك لعدة أسباب منها قلة عددها، وعدم تلاؤم مؤهلاتهم وخبراتهم مع العديد من المتطلبات الوظيفية الجديدة، فقد توجهت الاستثمارات الضخمة إلى خلق قاعدة اقتصادية كبيرة في شتى المجالات الاقتصادية وكان العديد منها جديداً على المجتمع، كالصناعات التحويلية وإنشاء قاعدة عريضة من البنى التحتية الحديثة مثل الطرق المعبدة والموانئ والمطارات والمستشفيات وشبكات الكهرباء والماء والمجاري. . . إلخ. أي أن هذه الأنشطة التي أنشئت لم تكن امتداداً لأنشطة تقليدية، وبالتالي فإن متطلباتها الوظيفية كانت جديدة في معظمها على المجتمع والأيدي العاملة المواطنة.

ولهذا قامت الدولة في بداية عهدها بتشجيع استقدام الأيدي العاملة الوافدة دون أي شروط أو قيود، ولم تكن هناك أي أهداف أو رؤية أو استراتيجية واضحة تهدف بالأساس إلى اتباع سياسة حذرة ترمي إلى الحد

من استقدامها، وقد أدى هذا إلى تقلص دور القوة العاملة المواطنة وابتعادها عن المساهمة بشكل فعال في التنمية الشاملة، واقتصر دورها على القطاع الحكومي. حيث بلغ إجمالي القوة العاملة في الدولة 1,335,894 وذلك حسب النتائج النهائية لتعداد عام 1995، في حين بلغت نسبة القوة العاملة المواطنة حوالي 16٪ من مجموع القوة العاملة في الدولة، وقد بلغ معدل النمو السنوي للقوة العاملة خلال الفترة 1968 ـ 1993 نحو (18.7٪). ويبين الجدول (2) توزيع القوة العاملة حسب الجنسية وقطاع العمل.

كما لم توجه العوائد النفطية بشكل سليم ومخطط لتنمية الكوادر البشرية بما يخدم التنمية وتوظيفها في التأهيل والتدريب للمواطنين لصقلهم وجعلهم عناصر مساهمة بشكل فعّال ومنافس للعمالة الوافدة في بعض القطاعات على الأقل. وإنما أوجدت الإحساس بأن المواطن لا يستطيع العمل إلا في القطاع الحكومي المكتبي، وأدت بالتالي إلى الابتعاد عن العمل في القطاعات الأخرى.

الجدول (2)

القوة العاملة حسب الجنسية وقطاع العمل خلال الفترة 1992 ـ 1995

القطاع	مواطنون	وافدون	المجموع
حكومة اتحادية	79894	143,281	223.175
حكومة محلية	30592	129,444	160,036
بقية القطاع العام	1467	62824	64291
القطاع الخاص	13392	300,907	314,299
أخرى	25115	78224	103,339
المجموع	**150,460**	**714,680**	**865,140**

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، **إحصاءات العمل**، 1994 ـ 1995.
وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية السنوية**، الأعداد 20 ـ 21 ـ 22 (1995 ـ 1997).

5. الخلل في توزيع القوة العاملة المواطنة حسب المهن

يشكل توزيع المواطنين حسب المهن نسبة هامشية مقارنة بالعمالة الوافدة سواء في القطاع العام أو الخاص، حيث تصل نسبة المواطنين إلى الوافدين في الوظائف الفنية 12:1، والوظائف الإدارية 8:1، والوظائف الكتابية والبيع والخدمات 13:1، بينما تصل النسبة في الوظائف ذات الطبيعة الإنتاجية 33:1. بالإضافة إلى الوظائف المتعلقة بقطاع المرافق حيث تدار وتشغل بالكامل من قبل العمالة الوافدة، وهذا يظهر مدى الخلل الذي أصاب اقتصاد الدولة وسيطرة الوافدين وهامشية المواطنين. مما يشكل عائقاً أمام أي إجراء قد تتخذه الجهات الرسمية لتصحيح الخلل في التركيبة السكانية.

6. الخلل في تركز الوافدين في عدد محدود من الجنسيات

أدى عدم وجود سياسة واضحة ومتوازنة لاستقدام العمالة الوافدة إلى خلق أكثرية عددية لعدد محدود من الجنسيات في الدولة، حيث تشير بيانات أذونات الدخول الصادرة عن وزارة الداخلية لعام 1998 إلى أن 71.6٪ لصالح الدول الآسيوية، و 19.2٪ للدول العربية، والنسبة الباقية لبقية الدول.

ومن هنا نرى أن الخلل الكبير في الجنسيات الأجنبية ربما سيكون له انعكاسات على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، ولعل تجربة اتحاد ماليزيا خير دليل على ذلك. وقد أخذت الشخصية العربية التي يتميز بها مواطن الدولة في التلاشي شيئاً فشيئاً، وكذلك الكثير من العادات والتقاليد والقيم العربية. وكذلك اللغة العربية حيث دخلت عليها الكثير من الكلمات غير العربية وأصبحت اللغة السائدة خليطاً من عدة لغات، ولهذا أثار سلبية كبيرة على هوية المجتمع والدولة على المدى البعيد.

رابعاً: الآثار السياسية والاقتصادية للعمالة الوافدة

لاشك في أن للعمالة الوافدة دوراً كبيراً في عملية التنمية الشاملة التي شهدتها الدولة منذ استقلالها في بداية السبعينيات، حيث تعتبر العنصر الأساسي والحيوي في الإنتاج والتنمية، ولكن الاستخدام الكبير لها دون وجود رؤية واضحة لحجم التنمية المطلوبة وأيضاً الحجم الأمثل المطلوب منها، أوجد تركيبة سكانية فريدة في نوعها وتركيبها وخصائصها، ولقد أدى هذا الانفتاح على العمالة الوافدة إلى آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية.

1. الآثار السياسية

ربما كان لوجود عدد هائل من العمالة الوافدة والمحصورة بعدد محدود من الجنسيات على أرض الدولة بعض الانعكاسات السياسية، مثل التوترات السياسية التي تحدث بين الدولة المصدرة للقوة العاملة وانعكاس ذلك على الشارع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن أبرزها؛ الأحداث التي صاحبت هدم مسجد بابري في الهند في عام 1993 وما انعكس عنها على صعيد توتر العلاقات بين أبناء الجالية الهندية والباكستانية المقيمة في الدولة في تلك الفترة.

كذلك وجود أعداد محددة من الجنسيات يمكن أن يعرض الدولة لضغوط خارجية قد تصدر من الدولة المصدرة لهذه القوة العاملة، كزعزعة الاستقرار السياسي والأمني وذلك حماية لمصالحها الاستراتيجية، أو العمل على تعطيل بعض القوانين التي لا تكون في مصلحة قوتها العاملة. كما يمكن أن يتطور الأمر بمطالبة هذه القوة العاملة ببعض الامتيازات الخاصة بها

وذلك بحكم أنها تمثل الأغلبية وبحكم مساهمتها في مشروعات التنمية وبقائها فترة طويلة في الدولة.

وبشكل عام فإن وجود أغلبية سكانية غير مواطنة في دول الخليج العربية بنسب كبيرة يعطي المجال لكثير من التساؤلات والضغوط من الدول الأجنبية بحجة حماية مصالح رعاياها، وقد يتطور الأمر إلى المطالبة بالاستفتاء وحق تقرير المصير (كما حدث في ماليزيا وقبرص مثلاً)، أو تضغط بشتى الوسائل حتى تضمن استمرار تدفق الأموال إليها وذلك لتحسين موازين مدفوعاتها والتخفيف من حدة البطالة لديها. خاصة أن دول الخليج العربية - كما هو معروف - تتميز بقلة عدد السكان، وتملك ثروة نفطية كبيرة[4].

بالإضافة إلى ذلك أن دول الخليج العربية قريبة من الدول المصدرة للقوة العاملة والتي تعاني ظروفاً اقتصادية صعبة، وتملك قوة عسكرية متطورة تؤهلها لاستخدامها للضغط على دول المنطقة مما يجعلها في موقف صعب في رفض أو مقاومة ضغوط هذه الدول.

2. الآثار الاقتصادية السلبية

نتيجة لأن الغالبية العظمى من العمالة الوافدة من العزاب من ذوي الدخل المحدود فإنها لا تنفق في الدولة إلا نسبة بسيطة جداً من المبالغ المالية التي تحصل عليها، حيث تقوم بتحويل الجزء الأكبر منها إلى بلدها الأصلي، أي أنها تقوم باستنزاف جزء كبير من الموارد المالية للدولة من خلال التحويلات الخارجية لبلدانهم مما يؤثر سلبياً في الاقتصاد الوطني. فقد بلغت تحويلات العاملين إلى خارج دولة الإمارات العربية المتحدة عام

1993 حوالي 11.100 مليار درهم، وذلك حسب تقديرات وزارة التخطيط، بينما تراوحت تحويلاتهم خلال الفترة 1997 ـ 1999 بين 13 ـ 14 مليار درهم. في حين بلغت تحويلات الجالية الهندية فقط عام 1998 حوالي 7.34 مليارات درهم (2 مليار دولار) وهو يوازي العجز في ميزانية الدولة للعام نفسه[5].

ومن ناحية أخرى أنفقت الدولة أموالاً كثيرة على تدريب هذه القوة العاملة على الأعمال الفنية بتكلفة عالية تدفعها المؤسسات بالدولة ولا تستفيد اقتصادات الدولة من ذلك التدريب ولا من الوقت الذي ضاع في إعداد هذه القوة العاملة.

ومن الآثار الاقتصادية السلبية اعتماد المواطنين المتزايد على العمالة الأجنبية في كافة الأعمال الإنتاجية والخدمية والإنشائية وتدهور أخلاقيات العمل وانصراف المواطنين عن العمل اليدوي المنتج وتفضيلهم للأعمال الإدارية في القطاع الحكومي مما أدى إلى ظهور مشكلة الاتكالية بين مجتمع المواطنين.

إن سيطرة العمالة الوافدة على معظم الأنشطة الاقتصادية والمرافق المهمة في الدولة له أخطار ومضار اقتصادية كبيرة، وتتمثل هذه الأخطار في الضغط على الحكومة لتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية أو السياسية، أو شل الحركة الاقتصادية في الدولة.

3. الآثار الاقتصادية الإيجابية

إن للقوة العاملة دوراً إيجابياً كبيراً في السوق المحلية؛ يتمثل في قيمتها كقوة شرائية كبيرة، ودورها الكبير في بناء البنية التحتية في الدولة، وهذا من أهم الإيجابيات لاستخدام هذا العدد الهائل من العمالة الوافدة. ولا ننسى

أن من أهداف العولمة حرية حركة الأيدي العاملة ورؤوس الأموال وهذا سوف يؤثر في القوانين المنظمة للقوة العاملة في الدولة وأيضاً سيؤدي إلى زيادة الضغوط الخارجية لتعديل النظم لما يتوافق والتوجهات العالمية الجديدة.

4. الآثار الاجتماعية

إن هذا العدد الهائل المتدفق من العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات والثقافات والقيم والعادات المتعددة من مجتمعات نامية وأخرى شبه نامية، قد جعل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حاضنة لكل هذه الاختلافات، ونتج عنه خليط من القيم والعادات الاجتماعية تمثل المجتمعات التي قدمت منها العمالة الوافدة، مما أفرز العديد من الآثار الاجتماعية ومنها ازدياد الجريمة، وتعرض اللغة العربية إلى التهميش، وعدم التجانس بين فئات المجتمع والمتاجرة بالتأشيرات وغيرها من الآثار الاجتماعية التي لا يتسع المجال إلى الخوض بها في هذه الورقة.

أدى هذا إلى دخول أعداد كبيرة ممن لهم سوابق خطيرة في بلدهم الأصلي، حيث لا يوجد قوائم بأسماء المجرمين القادمين من الخارج، كما لا يطلب من الأجنبي صحيفة حالة جنائية من بلده الأصلي عند التقدم للحصول على تأشيرة دخول إلى الدولة. وكذلك لا يتم التحقق من السجل الشخصي لكل قادم إلى الدولة. وكان لهذا دور كبير في دخول أنواع جديدة من الجرائم إلى الدولة، كما أدى إلى ارتفاع معدل الجريمة بجميع أنواعها، مثل التزوير، وتعاطي المخدرات والاتجار بها، والسطو على المال العام وغيرها من الجرائم التي لم تكن معروفة من قبل في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة. ولعل هروب كثير من التجار الآسيويين في الآونة الأخيرة خير دليل على نوعيات الأشخاص الذين دخلوا الدولة في السنوات السابقة.

وعلى سبيل المثال فقد بلغ عدد الجرائم الواقعة تحت قانون العقوبات 37359 جريمة بمختلف أنواعها وذلك عام 1996، ارتفعت إلى 43906 جرائم عام 1998 بمعدل نمو قدره 8.4٪ وهو معدل مرتفع. بينما بلغ عدد المقبوض عليهم طبقاً لقانون العقوبات 51112 شخصاً عام 1998، احتل الآسيويون المرتبة الأولى بنسبة 55.6٪ من مجموع المقبوض عليهم، ثم مواطنو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 21.9٪ ثم الجنسيات العربية بنسبة 14.7٪ والدول الأخرى بنسبة 7.8٪. ومن هذه البيانات يتبين لنا دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات الجريمة في الدولة[6].

لذلك تعتبر دراسة الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة من جميع النواحي في غاية الأهمية، وخاصة أنها تعتبر من أخطر الظواهر السلبية للعمالة الوافدة على المجتمع. مما يستدعي إعادة النظر في الأساليب المتبعة لاستقدامها والترخيص للأنشطة الاقتصادية في الدولة.

خامساً: مستقبل التركيبة السكانية

بدأت الدولة بالاعتماد الكلي على العمالة الوافدة في معظم نواحي الحياة عند بدء عملية التنمية في أوائل السبعينيات، وأدى ذلك إلى استمرار تزايد أعداد هذه القوى البشرية بمعدلات كبيرة، كما أدى تزايد الاعتماد عليها إلى بسط سيطرتها على كافة الأنشطة الاقتصادية والخدمية في الدولة، وبالتالي فإن التخلص منها سوف لا يكون بالسهولة نفسها التي تم استقدامها بها، وذلك لارتباط اقتصاد الدولة بها بشكل قوي جداً.

إن التخلص الفوري من العمالة الوافدة سيؤدي إلى تخفيض سرعة التحضر وسيؤثر في الخدمات المقدمة إلى المواطنين في وقت تتزايد فيه الموارد المالية بسرعة كبيرة. فالتحضر في السبعينيات كان يرتبط بالعمالة الوافدة

وتتحدد سرعته بسرعة تدفقها. وسوف تواجه الدولة موقفاً صعباً إذا ما تم التخلص منها كلياً لأنه لا توجد كوادر مواطنة مدربة قادرة على إدارة وتشغيل جميع المرافق الخدمية وغير الخدمية في الدولة. ونستنتج من ذلك أن اعتماد الدولة على العمالة الوافدة سوف يستمر بل ويزداد بشكل متصاعد ومتسارع في السنوات القادمة، وذلك لتغير متطلبات المرحلة القادمة.

أما إذا نظرنا إلى المؤشرات العامة للسكان حسب الإسقاطات السكانية التي قام بها الباحث معتمداً على البيانات المنشورة من التعداد العام للسكان عام 1995. والإحصاءات الحيوية للدولة، فإن نتائج التوقعات السكانية حتى عام 2020 تشير إلى أن عدد سكان الدولة سوف يصل إلى 4,120,000 نسمة، وذلك إذا ما استمرت الظروف السائدة الآن نفسها، واستمرت معدلات النمو السكانية الحالية نفسها، في حين ستصل نسبة السكان الوافدين إلى حوالي 3,502,000 نسمة، وستنخفض نسبة السكان المواطنين إلى أقل من 15٪ من مجموع السكان.

أما بالنسبة إلى توزيع السكان حسب النوع فسوف تظل هذه النسبة مرتفعة حيث ستبلغ عام 2020 حوالي 188.5 رجلاً لكل 100 أنثى. كما ستبقى نسبة الذكور مرتفعة في المجتمع أيضاً، حيث ستبلغ حوالي 65.3٪ من مجموع السكان، وستمثل نسبة السكان في الفئة العمرية 15 ـ 64 عاماً حوالي 52.95٪ من مجموع السكان. كما نستنتج من الإسقاطات السكانية أن متوسط العمر الوسيط سوف يصل إلى حوالي 27 عاماً، ونسبة الإعالة ستنخفض قليلاً إلى 41٪.

ومن هذه النتائج أرى أنه من الأجدى أن نبدأ بإعادة حساباتنا ووضع تصور شامل للوضع السكاني في الدولة وإلا سيكون مصيرنا غامضاً،

وخاصة أن التغيرات والمفاهيم الدولية الحديثة تصب لصالح القوة العاملة المهاجرة، وخاصة العولمة التي لا تعترف بالحدود الإقليمية للدول وبالتالي سيصعب علينا السيطرة عليها وسنفقد هويتنا الوطنية والعربية.

سادساً: الإجراءات التي تم اتخاذها لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية

منذ الأيام الأولى لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة عملت الجهات المختصة جاهدة على إصدار القوانين المنظمة لشؤون الهجرة والإقامة والعمل، حيث صدر العديد من القوانين والقرارات الوزارية بهذا الشأن، ولقد صدر أول قانون اتحادي يحمل رقم 6 لسنة 1973، الذي تلته عدة قوانين معدلة له مثل قرار مجلس الوزراء رقم 3 لسنة 1977 بشأن تنظيم استقدام العمال الأجانب.

لقد كانت أول خطوة خطتها الدولة في طريق تصحيح الوضع السكاني في شهر نيسان/ إبريل 1980 حيث أصدرت قانوناً للعمل تحت رقم 8/ 1980، ثم قانوناً تحت رقم 4 لسنة 1984 بشأن تنظيم العمالة الوافدة، والذي أدى إلى تنظيم استخدام العمال وتشغيل الأحداث والنساء، وعقود العمل الفردية والجماعية، وكذلك الأجور وساعات العمل والإجازات والرعاية الطبية والتأمينات الاجتماعية ومكافأة نهاية الخدمة وغيرها[7].

وأدى صدور هذا القانون إلى تأسيس ركائز تنظيم استقدام العمالة الوافدة. كما أعطى المواطنين الأحقية في العمل كما نصت بذلك المادة التاسعة: (العمل حق لكل مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ولا يجوز لغيرهم ممارسة العمل في الدولة إلا بالشروط المنصوص عليها).

وأكد القانون أنه في حالة عدم توافر القوة العاملة المواطنة فإن الأولوية تمنح للقوة العاملة العربية ومن ثم للقوة العاملة الأجنبية من جنسيات أخرى. ولكن لم يطبق هذا القانون إلا على الجهات الحكومية فقط، في حين مازال القطاع الخاص لا يعمل على تطبيقه على الرغم من وجود أعداد كبيرة من المواطنين الباحثين عن العمل.

ولقد تم تدعيم هذا القانون بقرار وزاري في عام 1990 والذي يحمل رقم 390 بشأن تنظيم القوة العاملة الأجنبية في الدولة وخاصة ظاهرة الهروب من الكفيل أو السماح لهم بالعمل عند الآخرين.

وحرصاً من الدولة على معالجة الخلل في التركيبة السكانية، صدر قرار وزاري يحمل رقم 4 لسنة 1994 بشأن تنظيم استقدام الوافدين لأفراد أسرهم وخدمهم وقد سمح لعدد محدود من الفئات ذات الدخول الكبيرة بإحضار أسرهم مثل المهندسين، والأطباء، والصيادلة، و المرشدين الزراعيين، والمحاسبين والعاملين في التدريس والمهن الفنية الأخرى... إلخ.

كذلك حدد القرار الحد الأدنى للراتب المسموح به للوافد لاستقدام أسرته بـ 4000 درهم شهرياً، وذلك إذا تم توفير السكن عن طريق جهة العمل و 5000 درهم إذا لم يتم توفير السكن من قبل جهة العمل[8].

وإذا نظرنا إلى القرار فإنه يهدف إلى تقليل أعداد الوافدين في الدولة عن طريق تقليص أسرهم وخدمهم. ولكن الفئات التي شملها القرار تمثل نسبة قليلة من القوة العاملة في الدولة، وبالتالي فلن يغير هذا القرار من الواقع شيئاً سوى زيادة نسبة الذكور على حساب الإناث. ولكن تم تعديل المادة الخامسة منه (بحيث أصبحت 3000 درهم مع توفير السكن

و4000 درهم دون توفير السكن)، والتي تنص على تعديل أوضاع العاملين المقيمين في الدولة ولا تنطبق عليهم تلك الشروط. مما يدل على أن القرار لم يدرس دراسة متأنية ولم يربط بين معدل الدخل الحكومي والخاص، وكذلك لأن معظم من يشملهم القرار هم من العاملين بالدوائر الحكومية وغالبيتهم من العرب[9].

ورأى أنه تجب إعادة النظر في هذا القانون على أن يراعي التركيب النوعي للسكان (ذكور/ إناث) والجنسية، كذلك يجب أن يركز على القوة العاملة في القطاع الخاص والتي تمثل النسبة العظمى بين الوافدين في الدولة.

كما أوقفت وزارة العمل إصدار تأشيرات عمل للأنشطة الهامشية لفترة غير محددة، وقد حدد ذلك القرار 42 نشاطاً مثل محلات الخياطة وورش النجارة الصغيرة والمخابز وغير ذلك من هذه الأنشطة (انظر الملحق). وكان للقانون رقم 93 لعام 1996 الصادر عن وزارة الداخلية والذي ينظم أوضاع العمالة الوافدة أثره في تعديل أوضاع المخالفين، حيث بلغ عدد الذين غادروا الدولة منذ صدور القانون أكثر من 250 ألف مخالف.

كذلك أصدر مجلس الوزراء قراراً برقم 10 لسنة 1998 الذي ينص على رفع نسبة التوطين في المصارف إلى 4٪ سنوياً من إجمالي العاملين في المصارف في الدولة.

بالإضافة إلى ما سبق شكل مجلس الوزراء لجنة عليا للتركيبة السكانية لإيجاد الحلول المناسبة لتعديل التركيبة السكانية وضبطها في الدولة.

ونلاحظ أن هذه القوانين والتشريعات جاءت لتحافظ على التركيبة السكانية كي تكون متوازنة، ولكن عدم الالتزام بتنفيذ بعض هذه القوانين

من قبل بعض الشركات والمؤسسات والأفراد أدى إلى استمرار مشكلة التركيبة السكانية وتصاعدها، وتحولت القوة العاملة من مؤقتة إلى دائمة، وخاصة بعد سيطرة العمالة الوافدة على القطاع الخاص بالدولة وعلى الحياة الاقتصادية وسعيهم الدائم لتحقيق الربح بأية وسيلة عن طريق التلاعب والالتفاف على القوانين المنظمة لاستقدام القوة العاملة، غير مبالين بتأثير ذلك في المجتمع.

وهذا الاتجاه له من يناصره ويدافع عنه بحجة أن بناء اقتصاد الدولة المتطور يحتاج إلى تقليص القيود وتسهيل إجراءات وقوانين استقدام العمالة الوافدة الأجنبية والمستثمرين إلى الدولة. وحسب رأي هؤلاء المؤيدين فإن التنويع في مصادر استقدام القوة العاملة يساعد على عدم التبعية والتأثر بضغوط هذه الدول المصدرة للقوة العاملة. ويرى أصحاب هذا الرأي بأن التوجه نحو استقطاب القوة العاملة الآسيوية على حساب القوة العاملة العربية له ما يبرره وهو أن القوة العاملة الآسيوية أقل تكلفة من القوة العاملة العربية وهي تتحمل الظروف المعيشية الصعبة وغير المستقرة على عكس القوة العاملة العربية.

سابعاً: كيفية معالجة الخلل في التركيبة السكانية

لمعالجة خلل التركيبة السكانية في الدولة نحتاج إلى وقفة نحدد فيها الإجابة عن بعض الأسئلة التي لا نستطيع دونها أن نصل إلى بر الأمان. وهذه الأسئلة هي:

أ. هل نحن مستعدون فعلاً لحل المشكلة؟

ب. هل نحن مستعدون لأن نضحي بمصالحنا الشخصية والمادية لإيجاد حل للمشكلة؟

واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

إن إصلاح الخلل في التركيبة السكانية يتطلب التضحية قليلاً بمصالحنا الشخصية وبمكاسبنا المادية، كما نحافظ على مستوى الخدمات والاقتصاد في نفس القوة والنمو، واستمرار النمو الحضاري ليأخذ وضعه الطبيعي، والمحافظة على جميع المكاسب التي تحققت من خلال التنمية الشاملة خلال الفترة السابقة. هذا كله يتطلب إعادة النظر في السياسة السكانية المتبعة والخريطة السكانية وسياسة التوطين بالدولة، وهذه المسألة بحاجة إلى دراسات وأبحاث من قبل المتخصصين. إن حل هذه المشكلة ليس بالعملية السهلة كما يظن البعض ولا يمكن حلها بالقرارات. ولاشك في أن دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها من الدول الناشئة التي تعاني ندرة السكان والقوة العاملة المواطنة، وبالتالي ستبقى في حاجة مستمرة إلى أعداد كبيرة من القوة العاملة لا يتم تغطيتها إلا عن طريق القوى العاملة القادمة من الخارج وتجنيس الكفاءات العربية. لذلك لا تستطيع الدولة وقف الهجرة إلى أراضيها بين يوم وليلة والمقصود هنا الهجرة المنظمة. وهذه بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد على الحل:

1. أصبح التوطين من الضروريات التي يجب أن تلقى كل التأييد والدعم من الأجهزة العليا المختصة بالدولة.
2. تفعيل القوانين المتعلقة بالتوطين.
3. تشجيع المواطنين على زيادة النسل عن طريق زيادة العلاوة الاجتماعية للأبناء.
4. تذليل العقبات التي تحرم المرأة المواطنة من المشاركة في قوة العمل.
5. تطوير مخرجات التعليم بما يلبي متطلبات سوق العمل، عن طريق إنشاء معاهد متوسطة سواء كانت فنية أو غير فنية.

6. وضع نظام جيد لاستقدام القوة العاملة.
7. أن تكون جهة واحدة فقط مسؤولة عن استقدام القوة العاملة.
8. إعادة النظر بقوانين الأنشطة الاقتصادية والتجارية بالدولة.
9. إلغاء نظام الكفيل المواطن.
10. إعادة النظر بقوانين الخدم والكفالات الشخصية.
11. حجز مبالغ (10٪) من الدفعات على الشركات التي تستقدم قوة عاملة بأعداد كبيرة باستمرار، وترد عند تسفير هذه القوة العاملة.

ثامناً: الخاتمة وأهم التوصيات

من خلال ما سبق نصل إلى نتيجة واحدة وهي أن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تستطيع التخلص كلياً من العمالة الوافدة، ولكن تستطيع أن تقلل من خطورتها وسيطرتها على الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق إعادة النظر في القوانين السارية للهجرة والعمل والتجارة في الدولة، وإعطاء أهمية كبرى لتوطين الوظائف، على أن نبدأ أولاً بالوظائف الحكومية ثم بعد ذلك بالقطاع الخاص. وكذلك الاهتمام بتطوير مستوى المواطنين عن طريق التدريب المستمر. وتشجيع المرأة المواطنة على الانخراط في العمل، وإجراء الدراسات اللازمة لتحديد الحجم الأمثل للعمالة الوافدة لكل نشاط.

إن وجود القوة العاملة الأجنبية في أي مجتمع أمر طبيعي بشرط أن تكون نسبتها غير مؤثرة ولا تخل بالخصائص الديمجرافية للسكان الأصليين للبلد المضيف، وأن يتم ضبطها من الناحية العددية والنوعية والأمنية، ومع ذلك لابد من أن نتوقع ظهور بعض المشكلات المحدودة.

ولكي تستطيع الدولة السيطرة على مشكلة التركيبة السكانية فإنه يجب أن تتبع الخطوات التالية :

الخطوة الأولى والمهمة التي يجب أن تستحوذ على اهتمامنا هي تنمية الشعور بالانتماء عند المواطن لأرضه وبلده، وهذه المهمة لن نستطيع تحقيقها طالما أن المواطن لا يفكر إلا في المكاسب والمصالح الشخصية فقط .

والخطوة الثانية والمهمة هي تشكيل مجلس أعلى للسكان في الدولة وتتلخص مهمته فيما يلي :

- وضع استراتيجية عامة للسكان في الدولة .
- تطوير نظم وقوانين الهجرة والعمل .
- وضع القوانين المنظمة لتوطين الوظائف .
- عمل الدراسات والإسقاطات السكانية الدورية .
- تحديد احتياجات الدولة السنوية من العمالة الوافدة .
- تحديد خصائص القوة العاملة المطلوبة .
- وضع آلية لتقليل العمالة الوافدة بالدولة .
- تطوير نظم مزاولة النشاط التجاري والمهني في الدولة .

نأمل أن تكون هذه الورقة وما احتوت عليه من مقترحات عاملاً معيناً للأشخاص الذين يتناولون هذه القضية، كي يساعدهم على التوصل إلى أنسب الحلول للحد من تفاقم مشكلة التركيبة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة .

الملحق

دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة العمل والشئون الاجتماعية
مكتب الوزير



United Arab Emirates
Ministry of Labour
& Social Affairs
MINISTER'S OFFICE

الرقم Ref. No.
التاريخ
الموافق Date

قائمة بالمحلات والورش الحرفية البسيطة

١- محلات الخياطة
٢- مشاغل الخياطة
٣- ورش النجارة الصغيره
٤- المخارط
٥- المخابز
٦- ورش الحدادة الصغيره
٧- محلات التمديدات الصحية والكهربائيه
٨- محلات تنجيد مقاعد السيارات
٩- المطاعم الصغيره
١٠- المقاهي
١١- محلات الكافتيريا
١٢- البقالات
١٣- محلات السوبرماركت الصغيره
١٤- محلات الطباعة والترجمة
١٥- محلات تخليص المعاملات
١٦- معامل الطابوق الصغيرة
١٧- مغاسل السيارات الصغيره
١٨- ورش تصليح مكائن السفن الصغيره
١٩- محلات بيع الاعلاف
٢٠- محلات بيع اللحوم والدواجن
٢١- ورش الاصباغ والديكور الصغيره
٢٢- محلات تأجير اشرطة الفيديو
٢٣- محلات التسجيلات (الكاسيت)
٢٤- محلات السكراب
٢٥- محلات الأثاث المستعمل
٢٦- المصابغ (كوي الملابس)
٢٧- صالونات التجميل
٢٨- محلات الحلاقة
٢٩- الكراجات الصغيره
٣٠- ورش كهرباء السيارات
٣١- ورش ميكانيكا السيارات
٣٢- ورش تصليح الاطارات (البنشر)
٣٣- ورش تبديل الزيت للسيارات
٣٤- ورش تصليح الدراجات الهوائية
٣٥- ورش تصليح الرديترات
٣٦- ورش تصليح عوادم السيارات
٣٧- محلات تصليح التلفزيونات والالكترونيات
٣٨- محلات تصليح الثلاجات والمكيفات
٣٩- محلات بيع الخضار والفواكه
٤٠- ورش تصليح الادوات الصحيه والكهربائيه
٤١- محلات تخوير وتطريز الملابس النسائيه
٤٢- ورش تركيب الزجاج والالمنيوم الصغيره

٢٧

الهوامش

1. ج. ج. لوريمر، **دليل الخليج العربي**، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، القسم التاريخي ج 1 ـ ج 6، القسم الجغرافي ج1 ـ ج 7، قطر.

2. سيد نوفل، **الوضع السياسي لإمارات الخليج وجنوب شبه الجزيرة** (القاهرة، 1972)، الطبعة الثانية.

3. جامعة الإمارات العربية المتحدة، **ندوة حول التركيبة السكانية** (الجمعية الجغرافية، تشرين الأول/ أكتوبر 1993).

4. حيدر إبراهيم، **آثار القوة العاملة الأجنبية على الثقافة العربية**، ندوة (الكويت، 1983).

5. صحيفة **الخليج**، الاقتصادي، العدد 7629 (الشارقة، 8 نيسان/ إبريل، 2000)، ص 1.

6. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، **المجموعة الإحصائية السنوية**، السنوات 1993 ـ 1998.

7. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، **قانون العمل** (دبي: المطبعة العصرية، 1987)، الطبعة الثانية.

8. صحيفة **الخليج**، العدد 5584 (الشارقة، 27 آب/ أغسطس، 1994).

9. المرجع السابق.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم سعد الدين عبدالله، **آثار العمالة الوافدة على التنمية، وتنمية القوى البشرية**، ندوة العمالة في دول الخليج (بيروت، 1983).

2. **الاتحاد** الأسبوعي، أبوظبي، 31 آذار/ مارس 1994.

3. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، **الوضع السكاني في منطقة غرب آسيا**، دولة الإمارات العربية المتحدة (بيروت، 1980).

4. جامعة الإمارات العربية المتحدة، **ندوة حول التركيبة السكانية** (الجمعية الجغرافية، تشرين الأول/ أكتوبر 1993).

5. ج. ج. لوريمر، **دليل الخليج العربي**، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، القسم التاريخي ج1-ج7، القسم الجغرافي ج1-ج7، قطر.

6. جمعية الاجتماعيين، **حوارات حول العمالة الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة** (الشارقة، 1993).

7. حسن الخياط، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربي** (قطر، 1982).

8. حيدر إبراهيم، **آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية**، ندوة (الكويت، 1983).

9. سليمان القدسي، **سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1998).

10. إمارة أبوظبي، دائرة التخطيط، **الكتاب الإحصائي السنوي** (أبوظبي، 1995-1997).

11. مطر أحمد عبدالله، **الخلل في التركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجها**، كتاب الخليج، وحدة الدراسات (الشارقة، 1999).

12. نادر فرجاني وآخرون، **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).

13. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، **تعدادات السكان** 1968 و1975 و1980 و1985.

14. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية**، العدد 18 (1993).

15. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، **دولة الإمارات العربية المتحدة في أرقام 1995 ـ 1996**، العدد 17.

16. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، **الوضع السكاني في بعض دول مجلس التعاون الخليجي** (أبوظبي: مطبعة وزارة التخطيط).

17. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشئون الاجتماعية، **إحصاءات العمل**، 1994.

18. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشئون الاجتماعية، **قانون العمل** (دبي: المطبعة العصرية، 1987)، الطبعة الثانية.

19. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الدولة لشئون مجلس الوزراء، **تقرير عن شئون الموظفين في الحكومة الاتحادية 1993 ـ 1998**.

20. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، إدارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية السنوية الخامسة عشرة** (1993) حتى **المجموعة الإحصائية السنوية التاسعة عشرة** (1998).

21. دولة الإمارات العربية المتحدة، **الجريدة الرسمية**، السنة الثالثة، العدد 12 آب/ أغسطس 1973، قانون اتحادي رقم 8.

22. سيد نوفل، **الوضع السياسي لإمارات الخليج العربي وجنوب شبه الجزيرة** (القاهرة، 1972)، الطبعة الثانية.

23. صحيفة **الخليج**، الاقتصادي، العدد 7629 (الشارقة، 8 نيسان/ إبريل 2000).

24. صحيفة **الخليج**، العدد 5584 (الشارقة 27 آب/ أغسطس 1994).

25.

انظر:

Birks, J. S. and Sinclair C. A. & Associates Ltd. (1992), *GCC Market Report*.

26. انظر:

United Nations, *Demographic Year Book* (New York, NY: 1992).

27. انظر:

United Nations, ESCWA, *Survey of Economic and Social development in ESCWA Region* (Amman: 1993).

28. انظر:

United Nations, *The State of World Population Report* (Oxford: New International Publications Ltd, 1995).

نبــذة عــن المحاضــر

الدكتور مطر أحمد عبدالله

يشغل الدكتور مطر أحمد عبدالله منصب مدير الشعبة الإحصائية بدائرة التخطيط في أبوظبي. يحمل درجة الدكتوراه من قسم الجغرافيا بجامعة ويلز بالمملكة المتحدة عام 1996، وكان قد حصل على درجة الماجستير في العلوم من جامعة إيسترن ميتشجان بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1985، وليسانس الجغرافيا من جامعة القاهرة عام 1976، وحصل كذلك على دبلوم الديمجرافيا العامة من القاهرة عام 1988.

عمل مديراً لمسح المساكن الشعبية لإمارة أبوظبي عام 1978، ثم مديراً لمسح ميزانية الأسرة في إمارة أبوظبي في الأعوام 1978، 1996، 1997، ثم مديراً للمسح الصناعي لإمارة أبوظبي خلال الفترة 1997ـ1998، وهو عضو اللجنة الفنية لإعداد قانون التقاعد لإمارة أبوظبي، وعضو لجنة وضع استراتيجية التطوير لإمارة أبوظبي، وعضو لجنة التنسيق الإحصائي للدولة وعضو لجنة قطاع التخطيط والبيئة الحضرية (الاستراتيجية الوطنية للبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة)، وعضو لجنة التطوير الصحي لإمارة أبوظبي. كما عمل مشرفاً لقسم المساحة والتخطيط بوزارة الأشغال العامة والإسكان خلال الفترة 1976ـ1979. بالإضافة إلى ذلك عمل محاضراً في جامعة القدس المفتوحة – فرع أبوظبي – ودرّس موضوعات الجغرافيا السياسية وجغرافية السكان، كما عمل محاضراً في معهد التنمية الإدارية في أبوظبي.

أَلّف العديد من البحوث والدراسات منها: «**الخلل في التركيبة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجها**»، و«**تحليل بعض**

الخصائص الديمجرافية لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة في تعدادي السكان 1975 و1980، و«**التطورات الحضرية في دولة الإمارات العربية المتحدة**»، و«**تأثير البترول على التحضر والتركيبة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة**»، و«**مناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة**»، و«**النمو السكاني والبيئة الحضرية في دولة الإمارات العربية المتحدة**»، وله العديد من المقالات التي تنشر أسبوعياً في صحيفة الخليج.

صدر من «سلسلة محاضرات الإمارات»

1 ـ بريطانيا والشرق الأوسط : نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2 ـ حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3 ـ اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4 ـ إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5 ـ السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6 ـ المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7 ـ مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8 ـ التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9 ـ الإعلام وحرب الخليج : رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10 ـ الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11 ـ مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12 ـ التجربة الديمقراطية في الأردن : واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13 ـ التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 ـ تأثير تكنولوجيا الفضاء والكمبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 ـ التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 ـ أمن الخليج وانعكاساته على دولة الإمارات العربية المتحدة

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 ـ الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 ـ أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 ـ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط
والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 ـ العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 ـ أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 ـ سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 ـ الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 ـ النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 ـ العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 ـ أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 ـ العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 ـ الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29 ـ مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30 ـ الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة:

صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31 ـ منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32 ـ التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما

في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33 ـ خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34 ـ الإعلام العربي في بريطانيا

سعد بن طفلة العجمي

35 ـ الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36 ـ قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37 ـ أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38 ـ البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39 ـ التنمية الصحية في دولة الإمارات
العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40 ـ الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية
والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41 ـ توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده
ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42 ـ التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43 ـ واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله





مـركـز الإمـارات للدراسات والبـحـوث الاسـتـراتـيـجـيـة
The Emirates Center for Strategic Studies and Research
ص.ب : 4567 ـ أبوظبي ـ الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 6424044 - 9712+ ـ فاكس : 6426533 - 9712+
E-mail: books@ecssr.ac.ae
Website: http://www.ecssr.ac.ae